



كلمة

السيد أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في افتتاح أعمال

الدورة السادسة والثلاثين للجنة المرأة العربية

المنامة - مملكة البحرين

6 و7 / فبراير 2017

برجاء المراجعة عند الإلقاء



بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الأستاذة هالة محمد جابر الانصاري

الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة بمملكة البحرين

رئيسة الدورة (36) للجنة المرأة العربية

السيد الدكتور محمد إبراهيم المنصور

ممثل الاتحاد النسائي العام بدولة الإمارات العربية المتحدة

رئيسة الدورة (35) للجنة المرأة العربية

أصحاب المعالي السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة ممثلي حكومات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية،

السادة ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية،

الحضور الكريم،

يشرفني باسم جامعة الدول العربية أن اشرك في افتتاح أعمال الاجتماع

السادس والثلاثين للجنة المرأة العربية على المستوى الوزاري، والاجتماع

التحضيرى العربى الحادى والستين للجنة وضعية المرأة بالأمم المتحدة CSW.

وأود بداية أن أعرب عن شكري وتقديري لمملكة البحرين على استضافتها لأعمال

اللجنة تحت الرعاية الكريمة لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل



خليفة قرينة جلالة ملك البحرين ورئيسة المجلس الأعلى للمرأة بمملكة البحرين، والذي يعكس دعمها الشخصي لهذه الاجتماعات مدى الأهمية التي توليها مملكة البحرين للارتقاء بالعمل العربي المشترك بصفة عامة، وتعزيز وحماية حقوق المرأة العربية على وجه الخصوص. وأنه في هذا الصدد بالإرادة السياسية الواعية للدولة في البحرين بأهمية دور المرأة في المجتمع والتي دفعت بالمرأة البحرينية للانخراط في كافة مواقع صنع القرار المختلفة، والتي عملت على مساندة قضاياها، وتحديث التشريعات التي تنظم أوضاعها، وتطوير البرامج التي من شأنها أن تسهم في تحقيق التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة على رئاستها المتميزة للدورة السابقة للجنة، ورعايتها لمسار عملها ولتنفيذ توصياتها، بما شكل قيمة مضافة هامة في مسيرة العمل العربي المشترك في مجال حماية وتعزيز حقوق المرأة.



السيدات والسادة،

يتضمن جدول أعمال اللجنة تناول عدداً من الموضوعات الهامة والملحة التي ترتبط بتحسين وضعية المرأة في مجتمعاتنا العربية، وكيفية العمل على إنفاذ حقوقها، وهو الأمر الذي يكتسب أهمية خاصة ومرتفعة في ظل الفترة الحالية الحساسة وغير المسبوقة التي تمر بها المنطقة العربية، وما تشهده من تحولات على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية، وأيضاً الأمنية، وبحيث أصبحت العلاقة الترابطية بين قضايا الأمن والسلم وحقوق المرأة من بين أهم الموضوعات المطروحة على جدول أعمال اللجنة، الأمر الذي يكسب "خطة العمل الاستراتيجية للمرأة والأمن والسلم في المنطقة العربية" قيمة محورية في هذا الصدد، كما أصبحت معه الحاجة ملحة لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق المرأة أثناء النزاعات المسلحة، خاصة مع ما شهدناه على مدار السنوات الأخيرة من اتساع في دائرة النزاعات المسلحة وتزايد في حدة الارهاب والعنف الممنهج في المنطقة العربية بشكل يطال مجتمعات عربية كاملة بكافة عناصرها ومكوناتها وفئاتها، بما في ذلك النساء.



الحضور الكريم،

إن قضية مناهضة العنف ضد المرأة يمثل أولوية خاصة على جدول أعمال جامعة الدول العربية، وقد أُفرد بالفعل محورٌ مستقل لهذه القضية في إطار الأجندة الإقليمية للمرأة، ومعرض عليكم اليوم في هذا السياق مشروع "الاتفاقية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة والعنف الأسري"، وكذلك مشروع "الاستراتيجية العربية لحماية المرأة في وضعية اللجوء"، وذلك في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة في هذا الشأن عن لجنة المرأة في دورتها السابقة، ومع الأخذ في الاعتبار التزايد الملحوظ في أعداد النساء اللاتي يتعرضن للعنف أثناء اللجوء والنزوح كنتيجة للنزاعات المسلحة التي تشهدها عدة دول عربية خلال المرحلة الحالية.

ويسعدني أن أنوه في هذا الإطار بالتقرير المعروف على اللجنة، والذي أعدته الأمانة العامة للجامعة العربية، حول الجهود التي اضطلعت بها الأمانة منذ الدورة السابقة للجنة المرأة العربية، وذلك في إطار تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030 التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام 2015، وهو الهدف الخاص بـ "تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين"، إضافة إلى عرض لجهودها في مجال تفعيل خطة العمل الاستراتيجية التنفيذية لـ "أجندة تنمية المرأة



في المنطقة العربية لما بعد 2015"، تلك الاستراتيجية التي تمثل خلاصة الرؤى والمواقف والآراء التي طرحتها الدول الأعضاء في الجامعة، وما تم اتخاذه من إجراءات لتنفيذ هذه الخطة من خلال وضع مؤشرات للقياس على المستوى العربي تحدد مدى التقدم المحرز في تنفيذ بنود الاستراتيجية، وبما يسمح بإعداد تقارير مرحلية لقياس وضعية المرأة في المنطقة العربية.

من ناحية أخرى، فإن ما تشهده المنطقة من تحولات جعل من الأهمية بمكان أن تضع الجامعة العربية مسألة التمكين الاقتصادي للمرأة ضمن أهم أولويات "الخطة العربية لتمكين المرأة" لما يمثله تحسين الوضعية الاقتصادية للمرأة من تأمين إضافي لها، وسيناقش هذا الموضوع في إطار اجتماع اللجنة من خلال تناول عدة مبادرات من بينها: "شبكة خديجة للتمكين الاقتصادي للمرأة" التي أطلقتها الجامعة العربية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women والاتحاد الأوروبي، وأيضاً من خلال تناول مقترح صياغة "وثيقة عربية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجال الاقتصادي"، وكذلك مشروع "التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة محدودة الدخل".



إن جامعة الدول العربية تعمل بشكل حثيث ومستمر، وبالتعاون مع مختلف الآليات الحكومية في الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية من أجل تطوير السياسات التي تتعامل مع شئون المرأة وقضاياها في المنطقة العربية، وذلك لضمان قيام تنسيق فعال وجاد بين هذه الآليات والبرامج في إطار منظومة عمل متناسقة تستهدف الارتقاء بوضعية المرأة في إطار السعي لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة بمفهومها الواسع، وبحيث يكون أحد الأهداف الرئيسية لعمل هذه المنظومة هو خلق وعي مجتمعي كامل بمحورية دور المرأة في المجتمع، وضرورة ترسيخ قاعدة تكافؤ الفرص والمساواة بين الرجل والمرأة، وتمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من خلال أطر متطورة تكفل دمجها في مجالات العمل العام.

السادة الحضور،

إن ما تواجهه المرأة من تحديات مختلفة في بقاع كثيرة من العالم العربي، سواءً كانت تلك التحديات تاريخية أو متجذرة في المجتمعات بسبب الفقر ونقص الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية وغيرها، أو تلك المستجدة نتيجة النزاعات التي شهدتها المنطقة على مدار السنوات الأخيرة، والتي طالت بالدرجة الأولى



النساء في سوريا وليبيا والعراق واليمن، إضافة لما نراه من استمرار المعاناة التاريخية للمرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي، لهي موضع انشغالنا واهتمامنا في الجامعة العربية، وأحد المحاور الرئيسية لتعاوننا مع الجهات المختلفة المعنية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وذلك في إطار وعينا بضرورة العمل من أجل تخفيف وطأة التداعيات السلبية لهذه التحديات على المرأة العربية بكل السبل المتاحة.

ولقد تأكد لدينا أنه لا تقدم ولا نجاح في مواجهة هذه التحديات دون توفير الأمن الاجتماعي والاقتصادي والإنساني لمجتمعاتنا، وأن هناك علاقة وثيقة ترابطية بين تمكين المرأة وحماية وتعزيز حقوقها من جانب وبين تحسين أوضاع المجتمع بشكل عام على الجانب الآخر، وأنه كلما أتيحت الفرص على نحو متساو وعادل أمام النساء، كلما اتسعت مساحة العمل المجتمعي للمرأة لتمارس بفعالية أدواراً متنوعة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، الأمر الذي يسهم بدوره في تحقيق الرفاه والتنمية في المجتمع ككل، وأخذاً في الاعتبار أن التقدم الحقيقي للمجتمعات لا يتحقق إلا من خلال استشراف الحداثة حفاظاً في ذات الوقت على



القيم والتقاليد المجتمعية الأصيلة لمجتمعاتنا العربية، وبما يتسق مع صحيح الدين بدون غلو أو تشدد أو تطرف.

في ختام كلمتي، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان، باسم جامعة الدول العربية، إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وإلى صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، وإلى مملكة البحرين حكومة وشعباً، على كريم الرعاية والاستضافة لأعمال هذا الاجتماع الهام. كما أن الشكر موصول لأصحاب المعالي السيدات والسادة الوزراء الذين حضروا للمشاركة في إطار إدراكهم لأهمية هذا الاجتماع والذين أتطلع للاستماع إلى إسهاماتهم القيمة في عمله، متمنياً لاجتماعي اليوم والغد كل النجاح والتوفيق في بلورة موقف عربي موحد يعكس رؤية عربية متكاملة تجاه ما هو مطروح على جدول الأعمال من موضوعات للنقاش وعلى رأسها قضية التمكين الاقتصادي للمرأة والتي أرى شخصياً أن هناك إمكانات وقدرات هامة وهائلة على المستوى العربي يمكن أن تساهم في اتخاذ خطوات ملموسة من أجل تحقيقه.

وشكراً.



Mf-speech-1 (1)